

التداعيات اللبنانية للحرب الاسرائيلية - اللبنانية

معن بشور

- في الاصل دراسة قدمت الى ندوة "الحرب الاسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والاسرائيلية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية" التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ 31 آب/ اغسطس - 1 ايلول /سبتمبر 2006، ونشرت في مجلة "المستقبل العربي" العدد 332 الصادر بتاريخ تشرين الاول / اكتوبر 2006/10

مقدمة

لا يستقيم الحديث عن تداعيات العدوان الصهيوني على الداخل اللبناني دون الاخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات التالية:

اول هذه الملاحظات من الصعب فصل تداعيات هذه الحرب على لبنان عن تداعياتها على الواقع العربي والاقليمي والدولي، فما جرى في لبنان انعكس حتماً على هذا الواقع بمستوياته الثلاث وأثار هذا الانعكاس سنها حتماً على الواقع اللبناني، ومن هنا فعزل "التداعيات على لبنان" عن بقية التداعيات هو عمل نظري بحت يجوز لغاية التحليل ولا يفضي بالضرورة الى توقعات صحيحة يقوم على جملة من الافتراضات والافتراضات المعاكسة وبالتالي قد يقود الى التباسات عدة تشوش الصورة بدلاً من ان توضحها.

ثاني هذه الملاحظات ان في لبنان ثنائية عاشها عبر الزمن، وهي اسست وما زالت لما يشبه الانقسام الدائم الذي يتوالى على احتلال ضفتيه طوائف ومذاهب وشرائح اجتماعية مختلفة، بحيث لا نجد قضية، مهما كانت سامية، تستطيع ان تلقي "بظلال توحيدية" على المواقع والمواقف اللبنانية المتعددة، بل على العكس من ذلك كثيراً ما نجد ان كل قضية تجد انصاراً لها في طرف او اطراف تواجه بالضرورة طرفاً او اطرافاً تأخذ منها موقفاً سلبياً، وفي كثير من الاحيان تتبدل هذه الاطراف والادوار دون ان تكلف نفسها عناء تفسير موقفها الجديد او تبرره.

ثالث هذه الملاحظات ان الاجتماع اللبناني منقسم طائفيًا منذ تأسيس دولة لبنان الكبير عام 1920، وحتى قبل التأسيس (وقد ساهمت في تعزيز هذا الانقسام دول وحكومات وقناصل وبعثات تبشيرية وما تزال)، وبدلاً من ان يكون قيام الدولة المستقلة بعد عام 1943 فرصة لتجاوز هذا الانقسام باتجاه المواطنة والمساواة والاندماج الوطني، حسب نص الدستور ذاته، نجحت ممارسات الطبقة السياسية، الموروثة من عصور الانتداب والوصاية الاجنبية، في تعميق الشرخ الطائفي لا سيما عام 1958 كما في الحرب اللبنانية التي استمرت منذ اواسط السبعينات حتى اوائل التسعينات، بل لقد جرى مأسسة هذا الانقسام الطائفي بعد توقف الحرب و بروز اتفاق الطائف وذلك عبر نظام محاصصة طائفية حَجم بممارساته دور كل الجماعات والقوى الوطنية والقومية العابرة للحوجز الطائفية والمذهبية، بل مهّد لان تصبح قضية اجماع وطني بكل المقاييس، كقضية مقاومة الاحتلال ، مثار جدل بين الطوائف ومحكّري تمثيلها.

رابع هذه الملاحظات ان الصمود الاسطوري الذي حققه رجال المقاومة على مدى ثلاثة وثلاثين يوماً، ونجاحهم في البر والبحر والجو في افشال الهجوم الصهيوني رغم الفارق الهائل في موازين القوى، هو نصر تاريخي واستراتيجي - كما قال امين عام حزب الله السيد حسن نصر الله- وبالتالي فان تداعياته في الزمان، كما المكان، تحتاج الى زمن غير قصير لكي تتضح ابعادها واتجاهاتها الحقيقية بعيداً عن تجاذبات اللحظة الراهنة وتعقيداتها ومحاولات اختطافها محلياً واقليمياً ودولياً على نحو مجاف لحقيقة نتائجها الفعلية والتطورات المرتبطة بها.

اذن يبدو من الضروري الاشارة الى هذه الملاحظات في غمرة الحديث عن التداعيات اللبنانية الداخلية لهذه الحرب، حتى نفهم ان هناك **تداعيات آنية قصيرة** المدى تظلها علاقات المرحلة السابقة للعدوان، بل وتحاول مصادرتها، و**تداعيات بعيدة المدى** لا بد ان تفرض نفسها على لبنان والمنطقة بل وعلى مستقبل الصراع باسره.

أولاً: التداعيات الآنية على الصعيد الداخلي

في الظاهر يبدو لنا ان المشهد الداخلي اللبناني لم يتأثر كثيراً بالانتصار التاريخي الذي حققته المقاومة والتي اكبها صمود شعبي نادر في بيئتها، وتضامن وطني وانساني عميق على مستوى المجتمع الوطني باسره.

فالمشككون في جدوى سلاح المقاومة، والداعون الى نزعها، ما زالوا هم هم، يرون في ما جرى ما بين 12 تموز - 14 آب تأكيداً لوجهة نظرهم، وتثبيتاً لصحة رؤيتهم، فكلفة الحرب كانت عالية جداً، وهي تفوق ما تحقق من انتصار، فالشهداء تجاوزوا الالف وثلاثماية، وعدد الجرحى تجاوز اضعاف عدد الشهداء والدمار طال اكثر من 30 الف وحدة سكنية و 154 جسراً وعدداً كبيراً من المرافق والمصانع والمؤسسات ناهيك عن النتائج السلبية الكبيرة على الاقتصاد اللبناني الذي كان يمضي الى الموت بموسم سياحي رائد.

ويضيف هؤلاء، (وهم بالتحديد اغلبية فريق الرابع عشر من آذار أو فريق "الرابع عشر من شباط" كما يحلو لمعارضيهم تسميتهم بعد خروج التيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون عنهم)، او -بحسب الحسابات السياسية - في (فريق الاكثرية الوزارية والاغلبية النيابية)، ان اراض لبنانية جديدة قد وقعت تحت الاحتلال، وان حصاراً جويماً وبحرياً بات مضروباً على لبنان ولا احد يعرف متى يتوقف، وان رقابة دولية قد فرضت على موانئ لبنان الجوية والبحرية بما ينتقص من السيادة اللبنانية.

ويستنتج هؤلاء من ذلك كله ان نظرية "الرعب المتوازن" التي كانت تعتمد على المقاومة في رؤيتها لردع العدوان الصهيوني قد سقطت في هذه الحرب بسبب ان نتائج الرعب الاسرائيلي في لبنان قد فاقت بكثير نتائج رعب المقاومة في الكيان الصهيوني.

غير ان المنطق الآخر الذي تحمله المقاومة وحلفاؤها في لبنان يرى العكس فيما جرى تماماً. مستندا بشكل خاص الى اعتراضات صهيونية وعربية بفداحة هذه الهزيمة الى درجة ان مجلة بريطانية محافظة ومتعاطفة مع الكيان الصهيوني "كالايكونوميست" قد افردت غلافها لصورة امين عام حزب الله وكتبت فوقها "حسن نصر الله ربح الحرب".

ويستطرد هذا المنطق قائلًا ان الآلام والتضحيات والدمار التي واجهها اللبنانيون، او فريق رئيسي منهم، لم تكن بهذا الحجم اساساً لولا العجز الصهيوني عن تحقيق أي انجاز عسكري ملموس، بل عن أي هدف من اهداف تل ابيب من المعركة (والتي كانت اهداف متحركة تتغير بين يوم وآخر)، بدءاً من تدمير حزب الله، الى تفكيك قوته الصاروخية، الى تفكيك بنيته العسكرية، الى دفعه الى شمالي الليطاني، الى استعادة الجنديين الاسيرين فوراً.

وبالتالي فالهزيمة هي التي كانت تقف وراء هذه الجريمة الصهيونية الكبرى بحق المدنيين والاطفال والشيوخ والبيوت والجسور والبنى التحتية اللبنانية، الأمر الذي يسمح للبنان واللبنانيين ان يتصرفوا على اساس ان العدو سيفكر بعد الآن الف مرة قبل ان يشن عدواناً جديداً على لبنان وهذا بحد ذاته مصدر استقرار مديد للبنان، وهو استقرار سيقود حتماً الى أعمار وازدهار وأمن.

يضيف اصحاب هذا المنطق ان نهج العدوان هو جزء رئيسي من تكوين العدو العقائدي والنفسي والاستراتيجي، وبالتالي فالحرب على لبنان، وربما بخسائر تفوق الخسائر الحالية كانت ستقع في ظروف لاحقة، لافتين النظر الى معلومات نشرتها صحف امريكية معروفة، ومعلقون امريكيون كبار، تشير الى ان الحرب كانت معدة قبل خطف الجنديين، وان الاعداد لها بدأ منذ اندحار الجيش الصهيوني عن اراض لبنان الجنوبية عام 2000، وان ضابطاً صهيونياً رفيعاً قد حمل خطتها وتوقيتها الى واشنطن قبل عام تماماً، حسب صحيفة سان فرنسيسكو كرونكل في عددها الصادر بعد ايام على اندلاع الحرب، وان اولمرت نفسه في زيارته الاخيرة لواشنطن قد نال الموافقة الامريكية عليها.

ويرى هؤلاء ايضا ان التصدع الكبير الذي احدثته بطولات المقاومة في الميدان في صفوف الجيش الصهيوني الذي هو عماد المشروع الصهيوني، والامن الصهيوني، والدولة الصهيونية، سترك أثراً كبيراً على هذا المشروع الذي سيقنع اصحابه ان عصر الجيش

الذي لا يفهر قد سقط تماماً في لبنان، مما سيمهد لاحقاً لسقوطه بشكل خاص في فلسطين ، كما في الاراضي العربية المحتلة الاخرى لا سيما الجولان، وكما سيمهد في الوقت ذاته لسقوط هيمنة حلفائه في العراق وافغانستان، بعد ان اتضح ان نهج المقاومة هو وحده القادر على دحر المحتل، وان تكامل المقاومات هو الاسلوب الانجع والاسرع في تحرير الارض وفي اسقاط المخططات والمشاريع المعادية وفي مقدمها المشروع الشرق الاوسطي، بعناوينه المتعددة، وهو مشروع هيمنة استعمارية وافدة من الخارج وتفتيت عرقي وطائفي ومذهبي متحرك في داخل الكيانات العربية.

اما مسألة انتهاك السيادة بالحصار، وبقاء قوات الاحتلال في نقاط لبنانية جديدة داخل الخط الازرق، فبرأي هؤلاء ان ذلك سيزول سريعاً لأن الحصار سيربك العدو اكثر مما يفيد، خصوصاً انه مخالف بصراحة للقرار الدولي 1701، اما قوات الاحتلال فمضطرة للخروج لأن بقاءها سيسمح للمقاومة بالتصدي لها في زمن آت، كما ان بقاءها يشكل ارباكاً لقوات الطوارئ الدولية التي تطمح تل ابيب ان تكون سياجاً أمنياً لها ولمستعمراتها الشمالية تحديداً.

ويستعيد اهل المقاومة وحلفاؤها الفروق الواضحة بين المشروع الامريكي - الفرنسي لوقف اطلاق النار وبين القرار 1701، فيرون ان نقطتين بالغتي الخطورة تميّز القرار الدولي عن المشروع السابق، اولهما سقوط مسألة نشر قوات متعددة الجنسية وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة مما يمنحها قوة ردع ويضعها في حال اشتباك دائم مع المقاومة اللبنانية واعتماد قوات اليونيفيل التي مهمتها الوحيدة هي دعم الجيش اللبناني، وثانيهما ربط تنفيذ القرار 1559 بمسألة مزارع شبعا في التقرير المطلوب من الامين العام للامم المتحدة بعد ثلاثين يوماً من وقف العمليات العدائية، وهو ربط لم يكن موجوداً في أي قرار سابق لمجلس الامن، مما يضع مسألة تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا (ووضعها تحت سلطة الامم المتحدة) على نار حامية.

ويعتبر اصحاب هذا المنطق ان التزام تل ابيب بموعد وقف النار صبيحة الاثنين في 14 آب هو تأكيد على ان قرار وقف العمليات الحربية ما كان ليصدر أساساً لولا ان الكيان الصهيوني بات يخشى من نتائج كارثية عليه، وعلى جيشه وهيئته من جراء استمرار المعارك، وأنه بات يائساً من امكانية تحقيق أي انجاز، خصوصاً أن الايام الثلاثة الاخيرة، وما رافقها من هجوم بري ضخم، كانت اياماً مكلفة جداً للجيش الصهيوني، سواء على مستوى المدرعات، وخصوصاً "الميركافا"، او على مستوى الجنود.

تبقى مشكلة اعادة اعمار البيوت والمؤسسات والجسور والبنى التحتية المدمرة، وهي المسألة الأكثر ايلاماً بالنسبة للمقاومة، والاكثر استغلالاً من مناوئها (رغم انهم الاقل تعرضاً لهذا الدمار) ولقد كان رد المقاومة على هذه المسألة سياسياً وعملياً.

فسياسياً ابدت الغالبية الساحقة من اللبنانيين المستهدفين من هذا العدوان بهدف فك ارتباطهم بالمقاومة عن عمق تمسكهم بها، نهجاً ورجالاً وقائداً، وبحماسة اثارته دهشة الكثيرين واستغراب كل الدوائر الاجنبية التي حاولت بشكل سري اجراء استطلاع بين جموع النازحين فجاءتها الاجوبة صارخة معبرة عن هذا الموقف المتمسك بالمقاومة.

اما عملياً، ففي صباح وقف اطلاق النار (الاثنين 2006/8/14) عاد مئات آلاف النازحين الى بيوتهم وقراهم في عملية مذهلة على كل المستويات، متحدين كل المخاطر، مؤكداً تمسكهم بالارض، ضاربين عرض الحائط بكل الاشاعات التي كانت تتحدث عن بقائهم حيث هم بهدف خلق نزاعات بينهم وبين مستضيفهم.

اما في مساء اليوم ذاته، فقد اعلن امين عام حزب الله في "خطاب الانتصار" استعداد الحزب لاعادة بناء كل ما تهدم على ان يمنح كل من هدم بيته سلفة فورية لكي يستأجر شقة لمدة عام مع مبلغ يتمكن معه من شراء اثاث لائق.

وهكذا انتقل الفريق المنتقد للمقاومة من تحريض الناس بذريعة ان مصيرهم بات مجهولاً، وارزاقهم قد ذهبت دون تعويض، الى انتقاد مبادرة "الايواء" التي اطلقتها المقاومة بانها عمل ينبغي ان يترك للدولة، فجاء جواب المقاومة سريعاً ومع المسؤولين في الحكومة، "نحن سنباشر وسندعم الدولة في جهودها لاعادة الاعمار، لكننا ايضاً سنكمل المهمة اذا جرى أي تقصير".

وعلى الرغم من صعوبة خروج هذا النقاش القديم - الجديد حول نتائج الحرب وآثارها عن سقف المؤسسات الدستورية والحوارية الحالية (مجلس الوزراء، مجلس النواب، هيئة الحوار في المدى المنظور)، إلا أنه من المتوقع ان يرافق هذا النقاش حول قضية سلاح حزب الله، جدل سياسي واعلامي، قد يصل الى حدود عنيفة احياناً حول قضايا سياسية داخلية كاستقالة الحكومة وتشكيل حكومة اتحاد وطني بديلاً عنها وكقضية معالجة موقع رئاسة الجمهورية، وكالعلاقة اللبنانية - السورية، وكمسألة تطبيق اتفاق الطائف "تطبيقاً كاملاً، وكأجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون انتخاب جديد وقد يصل الأمر الى تسيير مظاهرات شعبية كبرى تحمل هذا المطلب او ذلك.

من الصعب التكهن بالمدى الذي قد يصل اليه هذا الجدل الذي بدأ عشية العدوان، وتراجع قليلاً خلاله، ليعود ويحتد عشية وقف العمليات العسكرية حيث انبرى البعض داخل الحكومة وخارجها يطالب بنزع سلاح المقاومة فوراً فيما طيران العدو الحربي يواصل قصفه الاعنف على مختلف المناطق اللبنانية، وفيما الشهداء لم يجر دفنهم بعد، وفيما المقاومون يخوضون اعنف المعارك على الخطوط الامامية، وفيما قرار مجلس الامن رقم 1701 ذاته ربط في فقرته التنفيذية رقم 9 بين جملة قضايا ترك تقدير معالجتها للامين العام للامم المتحدة ليتضمنها في تقريره الذي سيقدمه بعد ثلاثين يوماً الى مجلس الامن.

ولأن هذا الجدل لا تحركه العوامل اللبنانية وحدها، بل ستسعى لاذكائه او للتخفيف من حدته جهات دولية واقليمية متعددة، كل حسب مصالحها، فمن المؤكد ان تل ابيب وواشنطن، والعواصم المرتبطة بهما، ستسعيان الى اذكاء هذا الجدل كشكل من اشكال الحصار السياسي للمقاومة لمنعها من استثمار انتصارها او حتى الاحتفاء به وتحويله الى انتصار لبناني جامع، تماما كما تسعى هذه الجهات الى القيام بجملة تحركات كالرقابة الدولية على الموانئ، وطرح مشروع الرقابة الدولية على الحدود البرية بين لبنان وسوريا، من اجل "تبهيت" صورة الانتصار الذي حققته المقاومة واضعاف وهجه في المنطقة والعالم.

وستكون اخطر مظاهر اذكاء هذا الجدل هي في ايجاد " حواضن" طائفية ومذهبية له، بحيث يتحول من صراع حول حق المقاومة في مقاومة المحتل وردع العدوان الى صراع بين الطوائف والاتجاهات حوله من ستكون له الغلبة في المرحلة القادمة.

هنا ينبغي لنا ان نتوقع المزيد من الشحن الاعلامي الهادف الى صرف الانظار عن الانتصار اللبناني في الميدان لصالح التوتر الطائفي والمذهبي الداخلي، وان نتوقع تفجيرات واغتيالات غامضة من شأنها ان تساعد على تحقيق هذه المهمة، ناهيك عما يمكن ان تثيره من توترات تطورات التحقيق باغتيال الرئيس الحريري مع صدور تقرير المحقق الدولي بريمرس الذي تتوقع الاوساط المناوئة لدمشق وحلفائها في بيروت ان يتضمن اشارات اتهامية الى بعض المسؤولين السوريين.

في هذا المجال، استبعد شخصياً وقوع عنف اهلي في الزمن المنظور، او ما يشبه الحرب الطائفية او المذهبية على غرار ما شهده لبنان في ظروف سابقة، او ما تشهده بلدان عربية واسلامية في الزمن الراهن لا سيما العراق وذلك لعدة اسباب:

اولها : وجود وعي شعبي لبناني واسع بخطورة الانزلاق الى هذه الحرب لانعكاساتها السلبية على جميع الافرقاء، وعلى لبنان ذاته، خصوصاً ان الغالبية الساحقة من اللبنانيين قد تعلمت بكلفة عالية دروس حرب 1975 -1990.

ثانيها : وجود حجم كبير من الاستثمارات اللبنانية والعربية، سواء في سندات الخزينة، حيث الفائدة مرتفعة قياساً ببلدان اخرى، او في العقارات، مما يجعل اصحاب هذه الاستثمارات، وجلهم صاحب نفوذ في السياسة اللبنانية، اكثر تحفظاً على الانزلاق الى حرب لن تخلصهم من المقاومة بعد ان فشل الكيان الصهيوني في ذلك بل ستهدد استثماراتهم..

ثالثها: وجود قرار حازم عند طرف رئيسي من الاطراف اللبنانية، وهو حزب الله، في أن لا يسمح لاحد بجره الى لعبة الزوارب الداخلية اللبنانية، كما جرى الامر مع المقاومة الفلسطينية في السبعينات واول الثمانينات، وبالتالي فالحرب، كرقصة التانغو، تحتاج الى راقصين اثنين يبدو ان احدهما على الاقل يرفض النزول الى حلبة الرقص.

رابعها: ان خارطة توزيع القوى السياسية اللبنانية على المعسكرين المتعارضين لا تسمح بفرز طائفي او مذهبي يؤسس لمثل هذه الحرب الطائفية.

فحلفاء المقاومة والداعمون لها موزعون على كل الطوائف والمذاهب اللبنانية بدءاً من زعامة الاكثرية المسيحية المتمثلة بالعماد ميشال عون والوزير السابق سليمان فرنجية، وصولاً الى زعامات وطنية واسلامية موزعة بين **بيروت** كالرئيس د. سليم الحص ومنبر الوحدة الوطنية، والعديد من الهيئات والقوى والتجمعات الشعبية الوطنية والقومية والاسلامية البيروتية، و**طرابلس** حيث الرئيس عمر كرامي بكل ما يمثله من ثقل آل كرامي المعروف والذي يتأس أيضاً للقاء الوطني اللبناني وبين اعضائه حوالي ثلاثين شخصية لبنانية من كل المناطق والطوائف واغليبيتهم الساحقة كانوا وزراء ونواباً سابقين وحيث هيئة العمل الاسلامي برئاسة الداعية الاسلامي المعروف والنائب السابق الدكتور فتحي يكن والتي تضم في صفوفها العديد من الهيئات الاسلامية ذات الطابع السني، وحيث الجماعة الاسلامية التي يرأسها الشيخ د. فيصل مولوي والتي وان كانت تتميز عن حلفاء المقاومة في بعض المواقف لكنها واضحة في تمسكها بسلاح المقاومة وهي موجودة بقوة في طرابلس وفي كل المناطق اللبنانية، و**صيدا** حيث نفوذ قوي للنائب اسامة سعد رئيس التنظيم الشعبي الناصري، والدكتور عبد الرحمن البزري رئيس بلدية صيدا، و**البقاع الغربي** حيث يتمتع الوزير السابق عبد الرحيم مراد بنفوذ فاعل يزداد مع الوقت، خصوصاً أنه كان ممكناً له ان يكون عضواً في المجلس النيابي الحالي لولا التحالف الانتخابي الرباعي بين حزب الله وامل من جهة وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة اخرى.

اما في **الجبل** ، فينبغي عدم التقليل من نفوذ الامير طلال ارسلان الذي كان ممكناً هو الاخر ان يكون نائباً في البرلمان الحالي لولا "التحالف الرباعي" الأنف الذكر.

وبالاضافة الى هذه الزعامات والقيادات ينبغي ان لا ننسى دور لقاء الاحزاب والقوى الوطنية اللبنانية الذي يضم احزاباً ذات وزن تاريخي كالحزب السوري القومي الاجتماعي وتجمعات وهيئات وتنظيمات وشخصيات قومية وناصرية واسلامية، وبرزها تجمع اللجان والروابط الشعبية، المؤتمر الشعبي اللبناني (يرأسه كمال شاتيل)، حزب الاتحاد، حركة الشعب (يرأسها نجاح واكيم)، حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي (يرأسه د. عبد المجيد الرافي)، جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية، المرابطون، وتنظيمات ناصرية اخرى، بالاضافة الى الحزب الشيوعي اللبناني الذي يصّر على اداء مستقل عن كل هذه التجمعات، وإن كان يعتبر نفسه في المعسكر الداعم لحزب الله والرافض لسياسة الانصياع للهيمنة الامريكية.

في مواجهة هذا التجمع العريض، يمكن الحديث عن قوى الاغلبية النيابية او قوى الاكثرية الوزارية او "تجمع 14 اذار" والتي تضم قوى رئيسية كتيار المستقبل ذي النفوذ الفاعل في المدن الرئيسية والريف السني من عكار الى البقاع، والحزب التقدمي الاشتراكي وجبهته النيابية للقاء الديمقراطي وهو موجود بقوة في ما يسمى بجبل لبنان الجنوبي الذي يفصله طريق الشام عن جبل لبنان الشمالي حيث النفوذ واسع لتيار العماد عون حسب الانتخابات النيابية الاخيرة عام 2005.

بالاضافة الى هذين التيارين الفاعلين، هناك القوات اللبنانية بقيادة د. سمير جعجع التي تسعى لاستعادة نفوذها الشعبي المسيحي من العماد عون، كما تسعى لتجاوز الاهتزازات التنظيمية الناجمة عن خروج (او إخراج) عدد من القيادات والكوادر العسكرية من جسمها.

كذلك يضم هذا التجمع بعض الشخصيات المسيحية من وزراء ونواب حاليين وسابقين الذين واجهوا أزمة حقيقية في الانتخابات الاخيرة، حيث فشل بعضهم، وحيث لم يكن ممكناً لاكثرهم الفوز دون اصوات تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي (وكلاهما قوى غير مسيحية)، بل ما كان ممكناً لأحدهم الفوز أصلاً دون تأييد اللحظة الاخيرة من العماد عون.

وإذا تذكرنا أيضاً الحلف الوثيق بين حزب الله وحركة امل الممثل للاغلبية الساحقة من ابناء الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية نستطيع ان نلاحظ أن التيارين السياسيين المتنافسين في لبنان لهما وجود في كل الجماعات والمناطق اللبنانية، وان تداخل وجودهما

يحول دون الانزلاق الى عنف جماعي يقود الى حرب اهلية، خصوصاً أن الجيش اللبناني الحالي، بعقيدته وتركيبته وقيادته، مؤهل لمنع أي انزلاق بهذا الاتجاه.

وهنا ايضا لا بد من الاستدراك بان داخل كل معسكر من المعسكرين هناك تباينات في بعض المواقف والرؤى والتحليلات والخطاب السياسي واساليب المجابهة. فبعض الاطراف اكثر حدة في خطابها والاهداف، فيما يميل اطراف اخرى الى الاعتدال والتمايز عن الاخرين الذين قد يشتركون معهم في بعض الاهداف والثوابت لكن يخالفونهم احيانا في اولويات القضايا واساليب التعامل مع الفريق الآخر.

اما المحاور التي يمكن ان يحتدم الصراع السياسي حولها، والتي قد ترافقها بعض التفجيرات الامنية هنا او هناك (كما حصل في محاولة اغتيال نائب رئيس جهاز المعلومات في قوى الامن الداخلي المقدم سمير شحادة)، والتي غالبا ما يكون مصدرها "خارج" ما مصّر على ابقاء الاجواء الداخلية مشحونة ومتوترة لتحقيق اغراضه، كالموساد الصهيوني مثلاً او اجهزة استخبارات اجنبية، او ترافقه تظاهرات ومسيرات شعبية ضاغطة وحملات اعلامية مشحونة، فيمكن تعدادها على الوجه التالي رغم التأكيد على التداخل الواسع بينها جميعاً، والتأثيرات المتبادلة بين المحور والمحور الآخر:

- 1- تنفيذ القرار 1701.
- 2- تطبيق الطائف.
- 3- محاور متداخلة (حكومة وفاق وطني، اقالة رئيس الجمهورية، انتخابات نيابية مبكرة).
- 4- العلاقة اللبنانية - السورية.
- 5- العلاقة اللبنانية - الفلسطينية.
- 6- التداعيات على الاقتصاد اللبناني.

المحور الاول: القرار 1701

سيشكل القرار 1701 الصادر عن مجلس الامن محور مجادلات ومناقشات واسعة لبنانياً وعربياً واقليمياً ودولياً، لانه بصياغته الراهنة "حمّال اوجه" يسمح لكل جهة أن تجد ما يناسبها ويدعم وجهة نظرها، لا سيما ان المقاومة اللبنانية قد ربطت موافقتها على هذا القرار بجملة تحفظات، ورأت، على لسان قائدها، انه متحيّز وغير منصف.

اذن، المسار الذي سيأخذه تنفيذ هذا القرار والتفسير الذي يعطى لبعض بنوده، مرتبطان الى حد كبير بموازن القوى السياسية والميدانية في لبنان والمنطقة والعالم.

والقراءة المتأنية لهذا القرار تظهر ان فقراته التمهيدية العشر هي اكثر انحيازاً للجانب الاسرائيلي، بل وهي كما يقول البعض نسخة مكررة عن الفقرات التمهيدية لمشروع القرار الامريكي - الفرنسي الذي اجريت عليه تعديلات جوهرية لاسيما فيما يتعلق باستبعاد الفصل السابع، وبصرف النظر عن تشكيل قوات دولية رادعة بديلاً عن "قوات الطوارئ الدولية" - اليونيفيل ذات المهام المحددة والمرتبطة اساساً بدعم الجيش اللبناني.

القضيتان المركزيتان اللتان سيدور النقاش، وربما ما هو اكثر من النقاش، حولهما هما المتعلقتان بنزع الاسلحة غير التابعة للدولة اللبنانية "حسب الفقرة التنفيذية رقم (3) والفقرة التنفيذية رقم (8) "وبانشاء بين الخط الازرق ونهر الليطاني منطقة خالية من الاشخاص المسلحين والعتاد والاسلحة عدا تلك العائدة الى حكومة لبنان واليونيفيل"

وفي معظم فقرات القرار هناك عودة الى اتفاق الطائف والقرار 1559 وكلاهما ينص على نزع سلاح الميليشيات وغير الميليشيات.

هنا سيطرح من جديد سؤال هل المقاومة ميليشيا لينطبق عليها هذا التوصيف الوارد في اتفاق الطائف والقرار 1559 اللذين يشكلان المرتكز السياسي والقانوني للقرار 1701.

ثم كيف يمكن اعتبار المقاومة ميليشيا ما دامت الارض ما زالت محتلة (مزارع شبعا وكفرشوبا بالذات)؟

ثم اذا كان القرار الدولي في فقرته التنفيذية رقم (5) "يجدد أيضاً دعم مجلس الامن القوي، كما ذكر في جميع قراراته ذات الصلة لسلامة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً كما هو منصوص عليه في اتفاق الهدنة العام بين لبنان واسرائيل في 23 آذار 1949"، ألا يعني هذا ان مزارع شبعا وكفرشوبا تأتي ضمن الحدود الدولية المعترف بها للبنان، وبالتالي أليس هناك فرق بين "الخط الازرق" الذي وضعته الامم المتحدة عام 2000 وبين خط الهدنة .

ثم، في الفقرة التنفيذية العاشرة نقطة بالغة الاهمية وهي "تكليف الامين العام بأن يطور مع فاعلين دوليين اساسيين والاطراف المحلية اقتراحات لتطبيق بنود الطائف ذات الصلة، والقرارين 1559 و1680 تتضمن نزع السلاح وترسيم حدود لبنان الدولية، خصوصاً في تلك المناطق حيث هناك نزاع او التباس، بما في ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا، تقديم الاقتراحات الى مجلس الامن في غضون 30 يوماً".

ماذا تقول هذه الفقرة اذن؟

انها باختصار تعكس ادراك مجلس الامن الدولي وجود صعوبات في تنفيذ البنود الاخرى، مما يتطلب اتصالات من الامين العام مع الجهات الفاعلة والمعنية لوضع اقتراحات تقدم الى مجلس الامن خلال ثلاثين يوماً.

كما ان هذه الفقرة تربط بوضوح بين اقتراحات نزع السلاح وبين تلك المتعلقة بمعالجة مسألة مزارع شبعا، وتترك الامر بعد ذلك لمجلس الامن لاتخاذ قرارات جديدة.

ثم في هذه الفقرة تناقض مع الفقرة المتعلقة بالحدود الدولية، كما اقرتها اتفاقية الهدنة، والتي تشمل مزارع شبعا وكفرشوبا.

فايهما المعتمد اذن خط الحدود الدولية، أي خط الهدنة ام الخط الازرق الذي رسمته الامم المتحدة.

هذه الاسئلة جميعها هي عينة من السجال الذي سيعم الساحة اللبنانية، وربما ساحات اقليمية ودولية حول قضايا ملتبسة ينص عليها القرار 1701.

اما في الفقرة التنفيذية ما قبل الاخيرة، فيشدد مجلس الامن على الهمية والحاجة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط على اساس كل قراراته السابقة رقم 242(1967) ورقم 338 (1973).

فهل يعني هذا التشديد على اعتبار الحرب الاخيرة على لبنان مدخلا "لسلام عادل ودائم في الشرق الاوسط" سبباً لاعادة ربط الحل في لبنان بهذا الحل العادل والدائم (وهو ربط منطقي وسليم).

واذا كان الامر كذلك، فما هي الترجمة السياسية والعملية لهذا الربط.

هذه جميعها اسئلة ستثار في غمرة النقاش حول هذا القرار الذي ستتسبب الالتباسات المحيطة بتفسيراته بكثير من الاشكالات في زمن التطبيق، خصوصاً بعد ان استمعنا الى تصريحات متضاربة حوله، كتأكيد امين عام الامم المتحدة ان نزع سلاح المقاومة غير وارد في الوقت الحاضر، او انه متروك للاتفاق الوطني اللبناني، وان نشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وسوريا ليس مطروحاً، رغم ان بعض الفقرات تلامس هذا الموضوع وان كانت تتركه للحكومة اللبنانية.

في القرار 1701 اذن امور كثيرة متروكة لطلب الحكومة اللبنانية او لقرارها، وربما هذا ما يفسر احتدام النقاش الدائر اليوم بين بقاء الحكومة بشكلها الراهن او تشكيل حكومة

اتحاد وطني تكون اكثر تمثيلاً واكثر توازناً لكي تتمكن من تحمل المسؤوليات الضخمة التي تنتظرها.

كل هذه القضايا عينات من الاشكالات التي سترافق تفسير القرار 1701 وتنفيذه، ذلك ان القرار المذكور واضح في فقراته التمهيدية ولكنه غامض في فقراته التنفيذية، الامر الذي سيضع صعوبات جمة امام تطبيقه وسيخضع تفسيره للتطورات المحلية والاقليمية والدولية ولموازن القوى السياسية والميدانية التي ستفرزها.

المحور الثاني: اتفاق الطائف

تحاول الاطراف الرئيسية في الاغلبية النيابية الراهنة ان تشدد على التطبيق الكامل لاتفاق الطائف (خصوصاً تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي)، معتبرة انه الاطار المحوري لقيام الدولة القوية الباسطة لسلطاتها على كامل الاراضي اللبنانية بحيث لا يكون هناك أي سلاح لميليشيات لبنانية او غير لبنانية بما فيها بالطبع "سلاح حزب الله" الذي يعتبر بقاؤه بنظر هؤلاء مظهراً لقيام دولة داخل دولة، ولتقوية فريق معين على افرقاء آخرين.

وفي "المقاصد الضمنية" من هذا التشديد على اتفاق الطائف هو التأكيد على تراجع صلاحيات رئيس الجمهورية بالنسبة لصلاحيات مجلس الوزراء مجتمعاً، وصلاحيات رئيسه بالتحديد، وهو امر يحمل اشكالات واسعة في نظام طائفي كلبنان اختار لكل طائفة موقعاً رئاسياً.

وعلى الرغم من ان فريق الاغلبية النيابية لا يركز كثيراً على الجانب "الصلاحياتي" من اتفاق الطائف لصالح التركيز على بسط سلطة الدولة ونزع سلاح حزب الله، لأنه يدرك ان قضية الصلاحيات تخرج قواه المسيحية، ويؤكد الاتهام الذي يوجهه اليهم تيار العماد عون بانهم "مهمشون" و "ذليلون" لتحالف الحريري - جنبلاط، كما انه قد يثير حفيظة بعضهم الذي كان يطالب علناً بتعديل هذا الاتفاق لان الظروف التي انجبتة قد تغيرت (حسب خطاب الرئيس السابق امين الجميل في 13 شباط 2005 أي عشية اغتيال الرئيس الحريري والذي كانت اخر كلماته قبل ان يواجه قدره الاليم هو اعتراضه على خطاب الجميل بالذات - راجع "السفير" و "الحياة" في عددهما الصادر صبيحة 15 شباط 2005).

ويأخذ هذا الفريق على وثيقة النقاها التي اعلنتها حزب الله والتيار الوطني الحر في 6 شباط 2006 انها لم تأت على ذكر اتفاق الطائف مسابرة للجنرال عون الذي كان ابرز ضحايا هذا الاتفاق بعد صدوره في تشرين اول/ اكتوبر 1989.

في مقابل هذا المنطق، يرى حزب الله وحلفاؤه ان "المقاومة ليست ميليشيا" لكي ينطبق عليها ما ورد في اتفاق الطائف والقرار 1559، وهو أمر أكده أيضاً البيان الوزاري للحكومة الحالية، كما أعاد تأكيده رئيس مجلس الوزراء السيد فؤاد السنيورة في خطاب شهير أنهى أزمة اعتكاف وزراء حزب الله وحركة أمل عن حضور جلسات مجلس الوزراء لعدة اسابيع.

ويضيف هؤلاء ان اتفاق الطائف الذي بات دستوراً للبنان منذ عام 1991، يدعو في البند "ج" من الفصل الثالث تحت عنوان "تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي" الى "اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الاراضي من الاحتلال الاسرائيلي" أي بما فيها المقاومة المسلحة التي حررت بالفعل معظم الاراضي اللبنانية في 25 ايار/ مايو سنة 2000.

ويرى هؤلاء ان ما يؤكد تمييز اتفاق الطائف للمقاومة عن بقية الميليشيات هو ما ورد في الفصل الثاني من الوثيقة تحت عنوان "ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبناني" حيث يقول في بنده الاول : 1- الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها الى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة الاتحاد الوطني وقرار الاصلاحات الدستورية بصورة دستورياً"

فلو كانت المقاومة وسلاحها معنيان بالفعل بهذا البند، فلماذا لم يطرح هذا الامر الاً مؤخراً رغم مرور اكثر من 15 عاماً على اقرار الطائف والاجراءات الاخرى.

ويرى هؤلاء أيضاً وجود "انتقائية" واضحة في النظرة الى "بنود اتفاق الطائف" فيتم التركيز على بند او اثنين وتجاهل بنود عديدة، داخلية وغير داخلية، في هذا الاتفاق.

ففي هذا الاتفاق (الفصل الثاني أي ثانياً) تأكيد على ضرورة قيام حكومة الوفاق الوطني كأمر محوري يقود الى تنفيذ كل البنود الاخرى، وهو امر غير مطبق حالياً في الحكومة الحالية حيث ما زال خارجها فريق رئيسي من الاصدقاء اللبنانيين (وهو فريق العماد عون بالاضافة الى شخصيات واحزاب فاعلة اخرى)، وهو الفريق الذي اثبت في الانتخابات الاخيرة تمثيله لاكثر من 75% من المسيحيين اللبنانيين.

فلماذا لا تقوم، حسب هؤلاء وفي مقدمهم حزب الله، حكومة الوفاق الوطني لكي تشرف بذاتها، وبما يطمئن كل اللبنانيين، على تنفيذ "خطة بسط الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الاراضي اللبنانية" كما جاء في اتفاق الطائف".

وفي اتفاق الطائف ايضاً فصل خاص بالعلاقات اللبنانية - السورية (رابعاً: العلاقات اللبنانية - السورية) وهو فصل يشدد على عروبة لبنان، انتماء وهوية، وعلى علاقات مميزة

بينه وبين سوريا "تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في اطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً الى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الامن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان، في أي حال من الاحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً او مستقراً لاي قوة او دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه او أمن سوريا، وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته".

ولم يكتف اتفاق الطائف بالتأكيد على هذه المبادئ التي ترسم العلاقات بين البلدين، وبالتمهيد لمعاهدات واتفاقات قامت بالفعل بين اللبنانيين والسوريين، وما يزال مصيرها معلقاً حتى الان، "كمعاهدة الاخوة والتنسيق والتعاون" التي صادق عليها المجلس النيابي في اوائل التسعينات، بل انه في الفصل الثاني المتعلق "ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية" ينص بكل بوضوح على ما يلي:

"وحيث ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي. ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة اقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في شهر البيدر حتى خط حمانا - المديرج - عين داره، واذا دعت الضرورة في نقاط اخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة اعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى هذا الاتفاق اذا رغبنا في ذلك".

هنا يفرض سؤال نفسه: اذا كان اتفاق الطائف واضحاً كل هذا الوضوح بشأن العلاقات اللبنانية - السورية، فاين تطبيقه هذه الايام، حيث تحول ضغوط داخلية وخارجية حتى دون زيارة رئيس الحكومة الى دمشق، كما كان مقرراً ومتوقفاً، لا سيما بعد ان أجمع

اللبنانيون في هيئة الحوار الوطني على ضرورة "فصل العلاقات بين البلدين عن مسألة التحقيق والمحكمة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري".

لن نغوص في مسألة "العلاقات اللبنانية - السورية" فلها مجال آخر في هذا البحث، لكن شدة حضورها في اتفاق الطائف، وشدة غيابها، حتى لا نقول أكثر، في خطاب الاغلبية النيابية المتمسكة باتفاق الطائف، يوحي باعتماد انتقائية غير مفهومة لدى الفريق المعارض لهذه الاكثرية في التعامل مع ذلك الاتفاق الذي يعتبر "وثيقة وفاق وطني" بين اللبنانيين.

في اتفاق الطائف ايضاً اتجاه واضح لتحقيق جملة من الاصلاحات الدستورية تسمح بالوصول الى "الغاء الطائفية" التي اعتبرها "الطائف" كما الدستور اللبناني نفسه، هدفاً ينبغي الوصول اليه، ومقترحاً في "البند (ز) من فقرة "الاصلاحات السياسية" وتحت عنوان "الغاء الطائفية السياسية" تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالاضافة الى رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، وتكون مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها الى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذها".

فاين اصبح مصير هذا البند الواضح من اتفاق الطائف؟ ولماذا لم يجر تشكيل هذه الهيئة على مدى 15 سنة كانت فيها قوى الاغلبية النيابية هي ذاتها المتمسكة بزمام الحكومة والمجلس النيابي، بل لماذا لم ينفذ البند (5) من الفقرة (هـ) الخاص "بالترقية والتعليم" والذي يدعو الى اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية، ولماذا لم تنفذ الفقرة (ج) من العنوان الثالث "الاصلاحات الاخرى" ومن الفصل الاول "المبادئ العامة والاصلاحات" والتي "تدعو الى قانون انتخاب جديد على اساس المحافظة يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب.. وفعالية ذلك التمثيل بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات".

هنا قد يسمع اللبنانيون جواباً مختصراً من فريق "الاجلبية النيابية" وهو ان "الوصاية السورية" حالت دون تطبيق هذه البنود كلها، وانها بشكل خاص كانت "تفصل" قوانين الانتخاب في دورات 1992، 1996، 2000 على قياسها ولمصلحة ابقاء هيمنتها.

ولكن هذه الاجابات تطرح عند الفريق الآخر تساؤلات جديدة: من الذي استفاد من هذه القوانين في زمن "الوصاية السورية"، بل من الذي أصّر على اجراء الانتخابات النيابية بعد

خروج القوات السورية وفق قانون 2000 الذي وضعته - حسب هؤلاء - المخابرات السورية، ثم لماذا لم تتحرك الاغلبية النيابية، وقد باتت اكثرية في مجلس الوزراء، لتنفيذ هذه البنود بعد تسلمها مقاليد السلطة، بل لماذا لا تستعجل اقرار قانون انتخابي ينسجم مع الطائف وتدعو الى انتخابات مبكرة في ضوءه خصوصاً أن "الهيئة الوطنية لاعداد مشروع الانتخابات" قد اعدته منذ اشهر ووضعته بتصرف المراجع المعنية.

وإذا كنت هنا لن ادخل في الجدل الدائر حول الانتخابات النيابية المبكرة، واتركه لمجال آخر في هذه الورقة، لكنني اردت من خلال اثاره هذه النقاط كلها ان اشير الى ان الانتقائية في اختيار بنود معينة من اتفاق الطائف، والقفز فوق غيرها، بالاضافة الى اعطاء تفسيرات وحيدة الاتجاه لهذه البنود، ستكون ايضاً احد اكثر موضوعات الجدل السياسي الداخلي حماوة...

وفي الاطار ذاته، سيدور جدل كبير حول مسألة "منع التوطين" في لبنان، بكل ابعاده وتداخلاته مع قضية الصراع العربي - الصهيوني، وإذا كنت لن اغوص هنا في العلاقات اللبنانية - الفلسطينية تاركاً اياها لمبحث اخر من هذه الورقة، لكن السؤال يبقى كيف يمكن تطبيق مقدمة الدستور والطائف التي تنص بوضوح على رفض توطين الفلسطينيين في لبنان، المرتبط بوضوح برفض تقسيم لبنان، خصوصاً أننا سمعنا من اكثر من مسؤول لبناني بما فيه رئيس الرابطة المارونية الوزير السابق ميشيل اده بأن "اللوبي اللبناني في واشنطن" المتعاون مع المحافظين الجدد واللوبي الصهيوني استغرب اصرار اللبنانيين على رفض التوطين معتبراً ان اقرار التوطين - وهو مطلب صهيوني دائم - هو الطريق الوحيد لحصول التقسيم في لبنان، الذي هو بنظر هؤلاء مصلحة مسيحية بامتياز.

هنا تطرح قضية "منع التوطين" ثلاث احتمالات اولها الضغط بكل الوسائل، بما في ذلك المقاومة، لاعادة اللاجئين الى بلادهم، او العمل على تهجير الفلسطينيين من لبنان بكل الوسائل بما فيها حرمانهم من ابسط حقوقهم المدنية والسماح للعدو الصهيوني او غيره بارتكاب مجازر بحقهم بهدف تهجيرهم مرة اخرى (علماً ان في مخططات العدو تهجير اعداد كبيرة من فلسطينيي الداخل الى الدول المجاورة وفي مقدمها لبنان) او التعايش معهم في اطار الواقع الراهن مما يؤدي عملياً الى توطينهم ولكن بظروف بائسة.

ان هذه البنود جميعها تطرح ذاتها بقوة في مجال تطبيق اتفاق الطائف الذي يتطلب بالتالي حواراً فتماسكاً فوحدة وطنية للانكباب على تطبيق هذه البنود كافة دون استخدامها في عمليات الترشق السياسي والفئوي والطائفي والمذهبي السائدة حالياً.

1- محاور متداخلة (حكومة اتحاد وطني، اقالة رئيس الجمهورية، انتخابات نيابية مبكرة)

اشاع انتصار المقاومة وحلفائها في مواجهة العدوان الصهيوني شعوراً بالثقة لدى القوى المتحالفة مع حزب الله، فاندفع بعضهم منذ اللحظة الاولى الى الدعوة الى اسقاط الحكومة، واتهام أدائها بأنه كان يشجع العدوان ويسايره، ورأوا ان التطور المنطقي الوحيد لما جرى هو استقالة حكومة عجزت عن مواجهة التحديات، والاتيان بحكومة اتحاد وطني، واوسع تمثيلية، لكي تتصدى لتحديات ما بعد العدوان.

لكن حزب الله اختار ، في الايام الاولى التي تلت الانتصار في 14 آب/أغسطس، خطاباً اكثر هدوءاً، فقد حرص (وهو الذي يشارك بوزيرين في الحكومة، والذي يشارك بخمسة وزراء مع حليفته حركة امل برئاسة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري لذي يلعب دوراً محورياً في الواقع السياسي، ويقود الادارة السياسية لمعركة المقاومة) على الدعوة الى حكومة اتحاد وطني، لا من موقع ادانة الحكومة الحالية التي أقر لها بدور في المعركة الدبلوماسية، بل من موقع الحرص على توسيع التمثيل الحكومي ليكون قادراً على مواجهة المعركة الاعمارية والسياسية القاسية التي تنتظر لبنان.

فريق الاغلبية النيابية الذي شهد ادائه ارتباكاً خلال ايام العدوان، وهو ارتباك يقال انه ازعج حلفاءه الخارجيين، لا سيما الامريكيين منهم، بسبب عدم قيام هذا الفريق بما كان ينتظر منه خلال العدوان لتوظيف الهجوم الصهيوني في خدمة المشروع الداخلي، شعر ان هناك بالمقابل في الداخل والخارج من يريد ان يوظف انتصار المقاومة للاجهاز عليه، فتداعى الى جمع صفوفه وتوحيد قواه للانطلاق في الهجوم المضاد.

لم يكن سهلاً لهذا الفريق ان يتهرب من مسألة حكومة اتحاد وطني لانها "نص دستوري" ومثبت في الطائف، ولأن حال "التهميش" المسيحي داخل الحكومة الحالية لا يمكن اخفاؤها، ولكنه وضع لحكومة الاتحاد الوطني احد شرطين اولهما استقالة رئيس الجمهورية وثانيهما نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري.

وإذا كانت قضية كشف الحقيقة في قضية اغتيال الرئيس الحريري ستطول حسبما هو واضح، لان هناك عدة مراحل، وهي التحقيق وتشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي ثم المحاكمة (والتي قد تكون على درجتين)، فان التركيز سيتوجه الى رئيس الجمهورية الذي يعتبر ان نتائج العدوان وانتصار المقاومة قد جاءت لصالح نهجه وخطه الاستراتيجي الذي لم يتغير على مدى السنوات التي كان فيها قائداً للجيش (1989-1998) ورئيساً للجمهورية

(1998-2006)، وانه اذا فشل هؤلاء في اسقاطه في اصعب الظروف التي مرّ بها، فكيف يفكرون باسقاطه وهو الخارج منتصراً برأيه ونهجه وتحالفاته من هذا العدوان.

لا بل يرى الرئيس لحدود انه اذا كان المطالبون باستقالته يرتكزون في طلبهم الى انه بقي في الرئاسة بموجب "تمديد قسري" فرضه السوريون بالقوة على النواب اللبنانيين، فهو ايضا يعتبر ان المجلس النيابي الحالي هو وليد قانون 2000 الذي فرضته اجهزة "الوصاية السورية" بالقوة وبالتالي فان مجلس النواب ليس شرعياً، بل يعتبر انه لو سمح للمجلس الدستوري" بالنظر في الطعون المقدمة اليه بحق بعض النواب الفائزين (لاسيما في قضائي بعيدا - عاليه) لانقلبت الاغلبية الى اقلية والاقلية الى اغلبية.

هنا تقدمت اطراف لبنانية لا تعتبر نفسها جزءاً من الصراع الدائر بين الاغلبية ورئيس الجمهورية، وفي مقدمها الرئيس د. سليم الحص قبل اشهر بمبادرة تقضي باجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون جديد، وتشكيل حكومة جديدة في ضوءها، ثم استقالة رئيس الجمهورية.

الا ان هذه المبادرة لم تأخذ طريقها الى التنفيذ لعدم موافقة الاطراف المعنية عليها.

الرافضون لفكرة انتخابات نيابية مبكرة من اهل الاغلبية النيابية يعززون رفضهم الى انه لم يمر سوى عام على الانتخابات النيابية، وان قانوناً جديداً للانتخاب لم يقر بعد لكي تجري الانتخابات، ويعتبرون "ضمناً" ان مثل هذه الانتخابات ربما ستؤدي الى انقلاب سياسي كامل لصالح عودة نظام "الوصاية السورية".

لا شك ان منطق الاغلبية النيابية هنا هو منطق ضعيف، فاذا كانت تعتبر نفسها اغلبية شعبية حقيقية، واذا كانت تعتبر ان التركيبة الحالية لمجلس النواب، وبالتالي لمجلس الوزراء، تعوق تنفيذ برنامجها السياسي ومشروعها التكاملي بما فيه اقالة رئيس الجمهورية، فليكن الاحتكام مجدداً للناخب، وفق قانون انتخاب "لبناني" غير مطعون فيه، وحسبما يجري في الدول الديمقراطية الراقية.

وبالمقابل تعتبر قوى الاقلية النيابية ان أي قانون جديد اكثر عدالة وتمثيلاً، ستؤدي الى تغيير جذري في خارطة القوى في المجلس النيابي، فالعديد من نواب الاغلبية الذي حملتهم الى المقاعد النيابية لوائح تعتمد على قوى حلفاء لهم، وليس على قواهم الذاتية، سيجدون انفسهم خارج المقعد النيابي هذه الدورة، وربما خارج أي دور سياسي في المستقبل.

لذلك من المتوقع ان تشهد الساحة السياسية اللبنانية جدلاً صاخباً يدور حول هذه المحاور الثلاث والذي سيشكل صدى لجدل اكثر جدية وخطورة وهو الجدل المتعلق بسلاح المقاومة والذي لن يبقى جدلاً لبنانياً داخلياً بل ستتداخل فيه بقوة اطراف اقليمية ودولية.

ولا يخفي بعض المطلعين ان يرافق هذا الجدل تطورات دراماتيكية كاستقالة نواب الاقلية كلهم، من المجلس النيابي، وعددهم لا يقل عن 57 نائباً من اصل 128 وكذلك استقالة بعض الوزراء في عملية تعتبرها اوساط الاغلبية بانها انقلاب سياسي ذو بعد عربي واقليمي بامتياز.

كما ان هذا الجدل سيأخذ شكل تحركات شعبية ضخمة، كما يهدد العماد عون، يحاول فيها ميشال عون والقوى المتناغمة معه من سياسيين واحزاب وهيئات ان يكرر تجربة تظاهرة 14 اذار الضخمة التي ادت الى اسقاط حكومة الرئيس عمر كرامي (والتي لم تؤد بالمناسبة كما هو شائع الى انسحاب القوات السورية التي اعلن الرئيس بشار الاسد عن سحبها يوم السادس من اذار 2005) ولكن باتجاه معاكس.

لكن الارجح هو ان يبقى الجدل في اطار سياسي سقفه المؤسسات القائمة (مجلس نواب، مجلس وزراء، هيئة الحوار) خصوصاً ان سياسة حزب الله تنسم هنا بالحكمة وتجنب الانزلاق الى معارك داخلية (الا اذا فرض عليها ذلك)، كما ان وجود السيد نبيه بري رئيس مجلس النواب الموثوق من حزب الله، والمقبول من فريق الاغلبية، سيبقى صمام امان، وضابط ايقاع، لكل المنازعات القائمة خصوصاً بعد دوره في توحيد الموقف السياسي من الحصار الاسرائيلي الجوي والبحري عبر الاعتصام النيابي الذي جمع في مجلس النواب كل الكتل النيابية في موقف واحد دون استثناء.

لكن بري نفسه، ناهيك عن حزب الله، لن يتمكن من ضبط الامور، اذا اشتد الضغط الخارجي ضد المقاومة، ووجد هذا الضغط تجاوباً "عملياً" من فريق الاغلبية، فحينها نتوقع دخول لبنان باسره، وربما المنطقة في المجهول.

المحور الثالث العلاقات اللبنانية - السورية

اعتبرت القيادة السورية منذ اللحظة الاولى لوقف العمليات العدائية بانها شريكة المقاومة اللبنانية في انتصارها ليس فقط بسبب موقفها الداعم والثابت من هذه المقاومة منذ انطلاقتها، ولرفضها المساومة على حساب وجودها الى درجة ان الرئيس السوري بشار الاسد - حسب كلام قاله السيد حسن نصر الله - فضل الخروج من لبنان على المشاركة بتصفية المقاومة، ولا لمجرد انها قدمت مساعدات جلى للبنان والمقاومة ابان المعركة سواء على

المستوى الاجتماعي والانساني، عبر احتضان مميز لاكثر من ربع مليون لبناني اضطر الى النزوح بسبب الحرب، او على المستوى العسكري حيث كشف العدو الصهيوني عن صواريخ سورية حمل بعضها اسم قائد الكتيبة السوري واسم الرامي، كدليل على طابع العجلة التي تم بها نقل هذه الصواريخ الى المقاومة، بل ايضا لان انتصار حزب الله في لبنان وفوز حماس بالانتخابات الفلسطينية، وارتباك قوات الاحتلال الامريكي في العراق جعلت من الرئيس بشار الاسد يعتبر ان رهاناته كلها قد اصبحت، وان صموده بوجه الضغوط الامريكية والصهيونية للتراجع عن موقفه من القضايا الثلاث قد أثمر (ولنتذكر هنا شروط وزير الخارجية الامريكية السابق كولن باول التي حملها الى دمشق بعد اسابيع من احتلال العراق).

لكن الالم من ذلك كله ان هذا الانتصار شكل نوعاً من الثأر لسوريا بعد الطريقة التي انسحب بها جيشها من لبنان، وبعد الحملات الاعلامية الشديدة التي انطلقت ضدها من لبنان، وهو ما يفسر الحدة التي تحدثت بها الرئيس الاسد في خطابه امام الصحافيين السوريين في 2006/8/15 متهماً فريقاً لبنانياً بأسره بانه "منتج اسرائيلي" وهو ما اخرج العديد من السياسة اللبنانيين الاصدقاء لسوريا والحريصين على العلاقة بها والذين كانوا يتمنون ان لا ينزلق الرئيس السوري الى هذا الهجوم الذي سيستغله حتماً هذا الفريق من اجل توحيد صفوفه واستتفار جماعته واستعادة مفردات الهجوم والاتهام ضد القيادة السورية وضد حلفائها.

والشعور السوري بالانتصار ناجم ايضاً عن شعور دمشق بانفكاك العزلة الاوروبية والاممية عنها خصوصاً بعد ان زارها اكثر من مسؤول اوروبي، واتصل برئيسها ايضاً اكثر من مسؤول، فيما اعتبرها امين عام الامم المتحدة السيد كوفي انان احدى المحطات الرئيسية في جولته الشرق اوسطية، بعد ان صرح مراراً ضرورة اشراك دمشق وطهران في أي حل لمشكلة لبنان، بل ضرورة ايجاد حل شامل وعادل لازمة الشرق الاوسط بما فيها أزمة الاراضي العربية المحتلة.

الا ان هذا الشعور السوري بالانتصار ليس كافياً لاحداث التغيير في المعادلات الضرورية في لبنان وفي المنطقة، فالحصار على شعب فلسطين وحكومته المنتخبة وحركة حماس لم يسمح للانتصار الانتخابي ان يعطي كل مفاعيله، وكذلك تصاعد المقاومة العراقية لم يصل الى الحد الذي يضع فيه حداً للاحتلال والفتنة على حد سواء، كما ان انتصار المقاومة في لبنان ما زال محاصراً بضغوط من الداخل والخارج لمنعه من استكمال كل نتائجه.

اما الفريق اللبناني الذي اختار الاستمرار في سياسة العداء لسوريا ونظامها، فهو ما زال اسير الضغوط الامريكية والصهيونية التي تريد ان تحول الخروج العسكري السوري من

لبنان الى خروج لبنان من انتمائه العربي، ومن موقعه الحالي في الصراع مع العدو الصهيوني الى الموقع المقابل.

ولقد عبر هذا الفريق عن موقفه هذا، بانخراط بعض قواه الرئيسية في تحالفات مع قوى سورية معارضة للنظام بهدف اسقاطه وذلك في تناقض صريح بين رفض هذه الجهات اللبنانية للتدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية، وبين تدخلها المعلن في الشؤون الداخلية السورية عبر الدعوة الى اسقاط النظام.

ولقد زاد الطين بلة، ان بعض الدول العربية الرئيسية كالسعودية ومصر، اللتين كانتا تحاولان رأب الصدع بين هذا الفريق اللبناني والقيادة السورية عبر مبادرة عربية اعترض عليها هذا الفريق واسقطها في حينها ، ابدت انزعاجها من غمز الرئيس السوري من قفاة قادتها في خطابها الشهير في 15 آب/ اغسطس 2006، فسعت الى الرد عليه عبر السماح لاقنية فضائية موالية لها ببث مقابلات مع معارضين سوريين للقيادة السورية، بعد ان كان ذلك محظراً عليهم.

ان هذه التفاعلات ستؤدي حتما الى تصعيد بين فريق الاغلبية اللبنانية الحاكمة وبين القيادة السورية، وهو ما سينعكس حتما على العلاقة اللبنانية - اللبنانية بين الفريق المعادي لسوريا وبين الفريق المتحالف معها خصوصا ان هذا الفريق قد استعاد انفاسه التي كاد ان يفقدها بعد الهجمة القوية عليه التي رافقت اغتيال الرئيس الحريري.

وإذا اضفنا الى هذه التطورات، ما يمكن ان يأتي به تقرير المحقق الدولي بريمرتز من مفاجآت، قد يكون بعضها غير سار بالنسبة لسوريا، حسب ما يشيع فريق الاغلبية النيابية، نستطيع ان نتصور استمرار الازمة بين سوريا وهذا الفريق وحلفائه الاقليميين والدوليين.

لكن ما يفتح طاقات في الافق شبه المسدود هو ان موازين القوى المحلية في لبنان قد تحولت جزئياً لصالح حلفاء سوريا بعد الفشل الاسرائيلي في تحقيق الاهداف المطلوبه من عدوانه على لبنان، وكذلك حاجة القوى الدولية، وربما الكيان الصهيوني ذاته، الى فسحة هدوء لاعادة الحسابات وترتيب الموازين، وهو امر يتطلب تفاهماً سورياً او هدنة على الاقل، حتى يمكن التأسيس لحالة من الهدوء النسبي في لبنان في ظل صعوبة قيام حرب اسرائيلية جديدة عليه في المدى المنظور.

وبهذا المعنى، فان سوريا التي اجتمعت واشتطن وتل ابيب ودول عربية وعربية على اخراجها من لبنان في ربيع 2005، ستجد نفسها محط اهتمام العديد من هذه القوى ذاتها التي ستطلب منها دورا ايجابيا في لبنان، ناهيك عن محاولات محمومة لاغرائها بفك التحالف مع

ايران (وهو أمر من غير المرجح ان تقبل القيادة السورية به) او للتوسط مع الجمهورية الاسلامية لصالح دول خليجية واجنبية عدة (وهو المرجح).

في ظل هذا التحول، اذا حصل فعلاً، سنرى اطرافا لبنانية عدة ستلجأ الى مواقف اكثر اعتدالا تجاه دمشق، وستحاول تبرئة ذاتها من الخطاب الاتهامي الانفصالي، وصولا الى اعادة بناء مستوى من العلاقات يضمن لهذه الاطراف "خط الرجعة"، كما يقال في لبنان.

وليس مستبعداً في الوقت ذاته ان يطال هذا التحول بعض نواب الاكثرية ذاتها، الذين باتوا لاسباب متعددة، يبدون تمللاً من السياسة المعتمدة لقادتهم والارتباك الحاصل في ادائهم، والذهاب بعيداً في الرهان على واشنطن وعواصم الغرب وصولاً الى تل ابيب نفسها.

غير أن المسار الايجابي للتحول في العلاقة بين لبنان وسوريا يحتاج ايضاً الى ادراك قاعدتين اساسيتين لهذه العلاقة، سبق لي ان اشرت اليهما في دراسة اعدتها لندوة مماثلة دعا اليها ايضا مركز دراسات الوحدة العربية في خريف 1990، أي بعد انتهاء الحرب اللبنانية بعدة اسابيع وقلت آنذاك : ان مستقبل العلاقة اللبنانية - السورية مرهون بأمرين: اولهما ادراك سوريا للخصوصيات والحساسيات اللبنانية واحترامها، ولا سيما الحرية والديمقراطية، وثانيها ادراك لبناني للوزن الكبير الذي تمثله سوريا في الحياة اللبنانية والذي عبر عن نفسه في كل المواثيق الوفاقية اللبنانية بدءاً من الميثاق الوطني 1943، الى تفاهم الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس جمال عبد الناصر في خيمة شتورا عام 1958 (كان ناصر آنذاك رئيساً للجمهورية العربية المتحدة والتي كانت سوريا طرفاً فيها)، الى اتفاق الطائف 1989.

كما يحتاج هذا المسار الايجابي الى حرص سوري على تجنب أي موقف او تصريح او تصرف يجرح حلفاء سوريا الوطنيين في لبنان، والذين اثبتوا بشكل ملموس، قدرتهم ليس فقط على جبهه القوى الداخلية المعادية لسوريا، بل على جبهه العدو الصهيوني ذاته.

وفي مقدمة المطلوب هنا من سوريا هو ان تفتح صدرها وذراعيها لعلاقة سليمة مع لبنان من دولة الى دولة وبالتالي ان تسقط الذرائع امام كل من يحاول الاختباء وراء هذا التفصيل او ذلك لمنع قيام حوار بين الحكومتين لما فيه تحقيق المصالح المشتركة للبلدين، ولما فيه من تعزيز روابط متعددة بين الشعبين والبلدين.

ان المشهد النموذجي للعلاقة بين لبنان وسوريا الذي يريده اعداء البلدين هو قيام سياج أمني أجنبي فاصل بين البلدين، ومنع أي اتصال بين الحكومتين، واستخدام لبنان منصة للضغط على سوريا كي لا نقول للتأمر عليها.

اما المشهد النموذجي لهذه العلاقة كما يريدھا اغلب اللبنانيين فهو كما ورد في اتفاق الطائف من نص واضح على العلاقة المميزة بين البلدين، وبين حوار صادق متكافئ بين الحكومتين لا تحول دونه عوائق او حواجز، بل ربما حوار سوري هادئ مثمر مع كل الافرقاء اللبنانيين، لا سيما اطراف هيئة الحوار الوطني اللبناني، كي لا يشعر أي طرف انه مستبعد عن العلاقة مع دمشق، او ان طرف اخر يستقوي عليه بهذه العلاقة.

المحور الرابع العلاقات اللبنانية - الفلسطينية

تجنب الصهاينة في عدوانهم هذه المرة المخيمات الفلسطينية بشكل عام، التي تحولت هي الاخرى الى احد مراكز استقبال النازحين اللبنانيين في مفارقة غريبة وهي ان لاجئين فلسطينيين الى لبنان يستقبلون نازحين لبنانيين في مخيماتهم.

وعلى الرغم من ان القصف الصهيوني استهدف لاكثر من مرة مواقع فلسطينية مسلحة في البقاع وحرارة الناعمة (جنوب لبنان)، كما استهدف اطراف المخيمات الفلسطينية في الجنوب والشمال، ووقع بها اصابات، الا انه من الواضح ان استراتيجية العدو كانت تريد ان تصب جام غضبها على فئة لبنانية محددة هي حزب الله، والبيئة الاجتماعية التي ينتمي اليها، في محاولة لفك الارتباط بين الحزب وجمهوره.

وقد تكون هناك اعتبارات محلية اقليمية ودولية حالت دون التركيز على المخيمات الفلسطينية، لكن هذا لن يقلل من اهمية التوقف امام العلاقة اللبنانية - الفلسطينية بعد الحرب، بل وتحليل تداعيات الحرب عليها.

نزع السلاح الفلسطيني كان احد البنود الرئيسية على طاولة الحوار اللبناني - اللبناني، باعتباره جزءاً من متطلبات تنفيذ القرار 1559 واتفاق الطائف وكلاهما بات متضمنا في القرار 1701.

لكن العلاقة الفلسطينية - اللبنانية لا تتحصر بمسألة السلاح داخل المخيمات وخارجها، بل انها تتصل بالحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ناهيك بالمسألة التي تشكل جوهر هذه القضية وهي مسألة منع التوطين كما نص عليه الدستور اللبناني واتفاق الطائف.

لقد وصل الحوار الوطني اللبناني الى قرار بنزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وحدد لذلك اسلوب الحوار الذي لا يجوز ان يزيد عن الستة اشهر، وذلك تحت ذريعة انتقاء الحاجة الى هذا السلاح.

بعد العدوان الصهيوني على لبنان، عادت حجة اصحاب السلاح خارج المخيمات اقوى وصوتهم أعلى، لأن الصراع ما زال مستمراً، والعدوان ما زال قائماً، لكن في الوقت ذاته مع ترتيبات انتشار الجيش في كل المناطق اللبنانية واختفاء سلاح المقاومة اللبنانية عن الظهور في منطقة شمالي الليطاني سيضع المنظمات المتواجدة خارج المخيمات في وضع اكثر حرجة، ويضطرها الى الانكفاء، الامر الذي يدعوها بالمقابل الى التمسك بانتزاع حقوق مدنية وانسانية للشعب الفلسطيني كشرط لنزع سلاحها، خصوصاً ان هذه المنظمات على علاقات تحالفية مع دمشق وحزب الله وبالتالي فهي ليست ضعيفة الى حد تراجعها الكامل عن مطالبها.

اذن، فان تسوية ما تنتظر ملف السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، فيما يبدو السلاح داخل المخيمات مؤجل على قاعدة ضبطه ذاتياً من قبل المنظمات نفسها لا سيما ان غالبية مخيمات الجنوب تخضع لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وبالتالي تعتبر في ازمة مع السلطة اللبنانية لكي تستعجل امر نزع سلاحها، مع العلم ان هذه السلطة لم تمنح حتى الآن مكتب منظمة التحرير في لبنان الوضع القانوني والديبلوماسي لسفارة فلسطينية، كما هو الحال في العديد من دول المنطقة والعالم، رغم الوعود المتعددة.

يبقى السؤال الاهم: كيف سيتعاطى لبنان مع مسألة توطين الفلسطينيين؟ هل سيرضخ للامر الواقع ويقبل بالتوطين تلبية لضغوط خارجية وبشكل مخالف للدستور؟ ام سيسعى مع الفلسطينيين بكل الوسائل، بما فيها المقاومة، للضغط على الكيان الصهيوني لتطبيق القرار الدولي 194 الذي ينص على حق العودة والتعويض؟ ام سيلجأ الى سياسة تهجير الفلسطينيين من لبنان بكل ما يعنيه ذلك من المزيد من حرمانهم من حقوقهم الانسانية او جعل حياتهم مستحيلة العيش، او السماح بارتكاب مجازر صهيونية او غير صهيونية بحقهم، كما رأينا في ظروف سابقة وتحت سمع وبصر القوات الدولية (مجازر صبرا وشاتيلا عام 1982)، لكي يتركوا البلاد؟ ام يبقونهم على حالتهم الراهنة على نحو يحول تجمعاتهم المليئة باليؤس والفقر والحرمان الى بؤر تفجير خطيرة ضد اهلها وضد اللبنانيين.

بهذا المعنى فان مسألة منع التوطين وحق العودة ستبقى حتى بعد تحرير الارض اللبنانية والاسرى، عنصراً يحول دون أية محاولة ناجحة لاجراج لبنان من الصراع العربي - الاسرائيلي، وبالتالي سيبقى لبنان في قلب هذا الصراع حتى حل مشكلة اللاجئين فيه.

المحور الخامس الاقتصادي

الرقم الاقتصادي في لبنان هو وجهة نظر، كما يقول العديد من الخبراء والباحثين، فهو يرتفع وينخفض حسب الجهة التي تعلنه، او الفريق الذي يستخدمه.

وفي البحث حول حجم الاضرار الاقتصادية الحقيقية تتفاوت الارقام حسب مصادرها (5 مليارات الى 15 مليار دولار امريكي)، فهناك قطاعات اقتصادية تضخم الارقام لتستفيد من التعويضات، وهناك جهات سياسية تضخم الارقام لكي تضخم حجم الدمار الذي لحق بلبنان وبالتالي حجم كلفة خيار المقاومة في اطار المشروع الرامي الى نزع سلاح المقاومة او اسقاط خيارها.

ومن هنا فان الدراسة الوافية لتداعيات الحرب على الاقتصاد اللبناني تحتاج الى ندوة خاصة، كما تحتاج الى بعض الوقت من اجل استكمال كل جوانب هذه التداعيات السلبي منها وحتى الايجابي.

لكن لا بد من ملاحظات سريعة في هذا الاطار:

اولاً: لقد ارتفع الحديث كثيرا عن ان هذا العدوان قد عطل على لبنان نمواً اقتصادياً غير اعتيادي كان في طور التحقيق، بينما يتذكر كل اللبنانيين ان الحديث السائد في لبنان على لسان مختلف الاوساط اللبنانية كان يشير الى وضع كارثي ينتظر الاقتصاد اللبناني بسبب الصراعات السياسية والعراقيل المتبادلة التي يضعها اهل السلطة بوجه بعضهم البعض.

وهذه المفارقة هي نموذج اخر لاستغلال الشأن الاقتصادي في الصراع السياسي.

ثانياً: على الرغم من ان قطاعاً هاماً كالسياحة وكالتجارة الداخلية قد تأثر بسبب هذا العدوان واضطرار السواح الى المغادرة قبل انتهاء موسم الصيف، لكن بالمقابل شهد قطاع الفنادق والشقق المفروشة، كما قطاع التجارة الداخلية، نشاطاً ملحوظاً مما يمكن تسميته "بالسياحة الداخلية"، أي ملء النازحين للفنادق والشقق وباسعار مضاعفة، ناهيك عن افراغ العديد من مخازن السلع من محتوياتها بسبب الطلب الكثيف عليها سواء من النازحين او من الجمعيات العاملة في اطار الاغاثة.

ومن هنا فان دراسة حجم الخسائر في هذا القطاع يجب ان يرافقها دراسة في حجم الارباح التي تحققت بفعل ما اسميناه "بالسياحة الداخلية" وان كانت سياحة "اضطرابية".

ثالثاً: لقد اثبتت الليرة اللبنانية، رغم الضغط الكثيف عليها، انها قوية، كما اثبت الجهاز المصرفي اللبناني، رغم التحويلات الى الخارج، انه ايضاً جهاز قوي، وثبت كذلك ان الليرة

اللبنانية والجهاز المصرفي "ملاك حارس" من دول ومستثمرين كبار يجدون في سندات الخزينة اللبنانية خير استثمار لهم بسبب ارتفاع سعر الفائدة في لبنان، وبالتالي فهم يحرصون عبر "الودائع" في مصرف لبنان ان يحموا الليرة اللبنانية وسندات الخزينة.

رابعاً: على الرغم من الوعود التي اطلقها العديد من الدول الغربية، التي تعتبر نفسها صديقة لبنان، فان مجموع المبالغ التي تقدمت بها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، ودول قمة الثماني، ما زالت محدودة جداً، وهي لا تتعدى مئات الملايين من الدولارات، وهو ما كشف عنه مؤتمر استوكهولم الذي توجه اليه رئيس حكومة لبنان وعاد بنتائج باهتة رغم كل البهرجة الاعلامية التي رافقت المؤتمر.

اما المبالغ الاكبر التي ابدت دول خليجية عربية استعدادها لدفعها الى لبنان، فهي لا تشكل فقط نسبة متدنية من الاضرار اللبنانية، بل هي اقل بكثير من مساهمات هذه الدول النفطية في كوارث طبيعية كاعصار كاترينا في جنوب الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت اضعاف ما تم تقديمه للبنان.

وما يزيد من حدة هذه المفارقة ان العدوان على لبنان، وقبله على قطاع غزة، قد تسبب بارتفاع اسعار برميل النفط عدة دولارات، فيما لم يحصل لبنان، ولا فلسطين، على نسبة ولو ضئيلة من هذه العائدات الضخمة التي جعلت موارد السعودية وحدها حوالي المليار دولار كل يوم، وموارد الدول النفطية الخليجية ما يعادل هذا الرقم.

تبقى الدول النفطية العربية والاسلامية، غير الخليجية، مدعوة هي الاخرى للمساهمة بجدية في اعادة اعمار لبنان.

صندوق عربي لاعادة اعمار لبنان

وهنا يرى البعض ضرورة تشكيل صندوق عربي ودولي للاعمار واعادة البناء ويشرف على اعماله مجلس ادارة يضم شخصيات موثوقة ومجربة في نزاهتها وشفافيتها كالرئيس سليم الحص وشخصيات من نوع الوزراء والنواب السابقين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ميشيل اده، وبشارة مرهج، ونسيب لحود، وصائب جارودي، وناصر السعيد، جورج قرم، والمهندس جعفر شرف الدين، ناظم خوري، ورئيس المجلس الدستوري بالوكالة سابقاً د. محمد المجذوب، والدكتور ساسين عساف، ورئيس مجلس ادارة الضمان الاجتماعي السابق د. مورييس ابو ناضر، والخبير الاقتصادي د. زياد الحافظ وغيرهم وغيرهم من اصحاب السمعة الحسنة والشفافية العالية بعد ان جربهم اللبنانيون في مسؤوليات عدة.

فأن احد اهم الذرائع الذي يتذرع بها الممولون، دولاً او منظمات او اشخاصاً، لامتناعهم عن التبرع للبنان، والتبرع ما زال محدوداً جداً حتى الآن، يعود الى قناعة راسخة باتساع ظاهرة الفساد والهدر والمحاصصة في الادارة اللبنانية، لذلك نرى بعضهم يعمد الى تنفيذ مشاريعه مباشرة، سواء كان فرداً او دولة، خوفاً من ان يضيع جزء كبير من تبرعه في زواريب الفساد اللبناني.

سادساً: لن تخلو اعادة الاعمار من تجاذب سياسي بين المقاومة الحريصة على اعادة النازحين الى بيوتهم بعد اعادة بنائها باسرع وقت ممكن، وبين الذين يحاولون عرقلة عمل المقاومة بذريعة ان الاعمار هو مهمة الدولة.

اذا كان حزب الله قد حل هذه المسألة على قاعدة سنستمر في خطتنا للايواء المؤقت، وسنرى ماذا ستفعل الدولة، فاذا قامت بما عليها فسنندعمها واذا تلكأت فنستمر بالعمل.

قد يبدو السجال هنا شكلياً في مظهره، لكنه يختزن في داخله مشروع عرقلة لمبادرة المقاومة بالتعويض السريع على المتضررين، كما يختزن بداخله ايضاً مصالح شركات ومؤسسات كانت تمنن نفسها بالحصول على جزء كبير من كعكة الاعمار، مكررة ما جرى في مرحلة التسعينات.

ومن هنا ينبغي ان لا نستبعد وجود خلاف على حصة ما في كعكة الاعمار وراء بعض التصعيد السياسي الذي نسمعه من هذا الطرف او ذاك.

ثانياً: التدايعات البعيدة الامد

لا يمكن الحديث عن تدايعات لبنانية لهذه الحرب على المدى البعيد، دون الحديث عن مصير الصراع في المنطقة باسرها وعليها.

فغلبة نهج المقاومة وحلفائها في لبنان لا يتحقق اذا لم يواكبه فشل للمشروع الامريكي - الصهيوني في المنطقة، وبالتالي فمصير المقاومة في لبنان يتحدد الى حد كبير على صمود ايران في مواجهتها حول برنامجها النووي السلمي، وعلى صمود سوريا في مواجهتها للضغوط المتصاعدة عليها، وعلى نجاح العراق ومقاومته في دحر المحتل واستعادة الوحدة ووأد الفتنة، وعلى ثبات المقاومة والانتفاضة في فلسطين موحدة بوجه العدو، وعلى نجاح المقاومة في افغانستان في هزيمة القوات الامريكية والاطلسية المحتملة.

والعكس صحيح ايضا فانتصار المقاومة في لبنان سيتترك تفاعلاته على تلك الجبهات جميعاً، كما سيشكل قدوة للجماهير العربية للتصدي لواقع الاستبداد والفساد والقهر والتخلف الذي يبرز على صدرها.

ومن هنا فمستقبل لبنان بالذات مرهون بجملة عوامل تشكل في مجملها برنامج النهوض الجماعي في الامة.

اولاً: نجاح المقاومة وحلفائها في عدم الانزلاق لصراعات داخلية تسمح للقوى الاجنبية ان تقرض "بالتدويل" ما عجزت عنه نل ايبب بالاحتلال.

ورغم الصعوبات التي ستواجهها المقاومة في هذا الشأن، لا سيما في ظل رضوخ بعض القوى المحلية لضغوط خارجية من اجل تصعيد الموقف الداخلي، فان لدى قيادة حزب الله من الحكمة والحنكة والقوة ما يمكنها من تقويت الفرصة امام هؤلاء تارة باللين والمرونة وطوراً بالحزم والمواجهة.

ثانياً: نجاح المقاومة في تقويت الفرصة امام مشروع نقل الفتنة المذهبية بين السنة والشيعية الى لبنان، وهو أمر لا ينبغي معالجته في الداخل اللبناني وحده، بل بمساهمة المقاومة اللبنانية بما لديها من مكانة وتأثير معنويين في الحد من هذه الفتنة في ساحات اخرى لا سيما في العراق، حيث مصير المقاومين اللبنانية والعراقية، ومعهما الفلسطينية والافغانية، مصير مترابط رغم كل التباينات والحساسيات.

ولم يكن من قبيل الصدف ابدا ان يتضمن الخطاب الاول للسيد حسن نصر الله في 12تموز/يوليو 2006 (أي يوم بدء المعركة) نداء للعراقيين من اجل توحيد صفوفهم ونبذ الفتنة التي يقف وراءها الاحتلال.

ثالثاً: نجاح حزب الله، باعتباره قطب الرحي في المواجهة مع اصحاب المشروع الامريكي في لبنان في ان يبتكر صيغ عمل جامعة لا تبقي المقاومة او مؤسساتها امراً محصوراً بجماعة معينة او طائفة معينة، بما في ذلك فتح المؤسسات الاعلامية والاجتماعية والتربوية وحتى العسكرية للمقاومة امام طاقات من كل لبنان.

ان حزب الله بتركيبته هو حزب لبناني شيعي، لكنه بدوره ومهامه هو حزب وطني وقومي واسلامي وأممى مما يتطلب السعي لترجمة هذه الابعاد الهامة التي اكتسبها الحزب خلال تجربته المديدة، واجل قطع الطريق امام المنطق الذي يدعو الى نزع سلاح المقاومة لانه سلاح فئة لبنانية فيما الفئات الاخرى غير مسلحة.

رابعاً: نجاح التحالف العربي والاقليمي الذي تشكل المقاومة اللبنانية جزءاً هاماً منه في وضع استراتيجية شاملة لمجابهة المشروع الامريكي - الصهيوني في عموم المنطقة، بحيث لا يبدو وكأن لبنان ساحة المجابهة الوحيدة، وبحيث تتخرط اوسع القوى في هذه الاستراتيجية التي تمتلك العديد من مقومات الانتصار، خصوصاً في ظل القراءة الموضوعية للتطورات الاقليمية والدولية والتي تشير الى زلزال عنيف يهز الكيان الصهيوني، والى فشل مخيف يحاصر ادارة الرئيس بوش ومحافظيه الجدد، وهنا تبرز بشكل خاص مسألة احياء المقاومة في الجولان السوري، ومسألة فتح الحدود امام كل اشكال العون للمقاومة في فلسطين.

خامساً: الاتجاه الذي ستسلكه التطورات على المستويين الاقليمي والدولي، لا سيما في فلسطين حيث ستشدد المجابهة على الارجح، وستزداد ضعفة الكيان الصهيوني " وجيشه" الذي اهتزت "هيكلياته" و "يقينياته" الى حد كبير في العدوان الفاشل على لبنان، كما في الولايات المتحدة حيث ينتظر الجميع نتائج الانتخابات النصفية وتأثيرها على وضع بوش الرئاسي، وفي بريطانيا التي حسم فيها مصير توني بليز وبقي الخلاف على توقيت رحيله.

ان زوال هذه الطبقة من سياسيي العالم لا سيما في واشنطن ولندن وتل ابيب لا يعني مجئ حكام افضل، بل هو درس للجميع بان الحروب على بلادنا هي "مغامرات غير محسوبة" بالفعل، على الجميع ان يتجنبها في مرات قادمة.

ومثل هذا الدرس، من شأنه ان يوفر لمنطقتنا، بما في ذلك لبنان بالطبع، درجة عالية من الاستقرار والامن والسلام.

سادساً: ادراك الاطراف اللبنانية كافة، لا سيما الراضخون منهم لضغوط خارجية، ان الاستمرار في سياسة التصعيد الاعلامي والسياسي قد يخرج الامور من تحت سيطرة الحكماء من قادة وزعماء في الفريق الآخر، ويؤدي الى انفجار يدفع لبنان ثمنه غالياً، وان تجنب هذا التصعيد هو الضمانة الرئيسية لكي نخرج لبنان من ان يكون ساحة لاية صراعات خارجية، بل ان يستفيد كل لبناني من علاقاته الخارجية لخدمة لبنان، لا ان يكون اداة لهذه القوى الخارجية على حساب لبنان.

سابعاً: نجاح اللبنانيين بالاستفادة من هذه المعركة الوطنية الكبرى التي فرضت عليهم من اجل الانكباب على تحقيق اصلاح سياسي واقتصادي واداري وتربوي شامل هو الضمانة الكبرى للتماسك اللبناني القادر على اغلاق الابواب امام كل التدخلات الخارجية.

ثامناً: ادراك اللبنانيين جميعاً بأن الصراع العربي - الصهيوني هو قدر هذه المنطقة حتى سقوط المشروع الصهيوني، وبالتالي فان كل محاولة لتحديد لبنان عن هذا الصراع هي

محاولة لا تدرك الطبيعة العنصرية التوسعية الفاشية للعدو الصهيوني وبالتالي فهي ستؤدي بالنهاية الى الانتقال بلبنان من موقع المقاوم الى الموقع المعاكس أي الملتحق بهذا المشروع، وهو موقع يشكل خطراً على استقلال لبنان وسيادته وعروبتة، كما على أمنه واستقراره ووحدته الداخلية.

تاسعاً: ادراك اللبنانيين جميعاً بان عروبة لبنان التي نص عليها الدستور ليست شعاراً جميلاً يرفع في المناسبات والاحتفالات، بل انها حقيقة تتصل بالانتماء والخيار والاولويات، وان دور لبنان في هذه العروبة هو دور الرائد في الفكر والقدوة في المقاومة، وبالتالي هو شريك فيها لا تابع، مؤسس فيها لا ملتحق، ندي في علاقاته مع اخوانه العرب لا هامشي .

وبهذا المعنى، فعلاقة لبنان بسوريا، بوابته الى ديار العروبة، وشقيقه التوأم، يجب ان تتجاوز كل الحساسيات والاطفاء والخطايا وان تستمر وتستقر وتتطور على قاعدة الاحترام المتبادل للسيادة والمصالح وعلى قاعدة التكافؤ والتكامل الذي دعا اليه العروبيون اللبنانيون منذ اكثر من عشرين عاماً بما في ذلك في ندوة "لبنان المستقبل" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في تشرين ثاني/ نوفمبر 1990.

عاشراً: ادراك جميع اللبنانيين انه اذا كانت علاقات لبنان السليمة والمستقلة بدول الغرب هي ضرورة له ولاخوانه العرب، فان سقف هذه العلاقة يجب ان يكون استقلال لبنان وانتمائه العربي، وإلا فإن لبنان سيتحول مقراً لهذه الدول وممراً لها الى اشقائه العرب وهو ما رفضه اللبنانيون عشية استقلالهم في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال برئاسة الرئيس الراحل رياض الصلح عام 1943.

ان أي تفكير باستقواء فريق لبناني بهذه الجهة الدولية او تلك، او بهذه القوات الدولية او تلك، على فريق لبناني آخر، بل أي تفكير من هذه الجهات الدولية باستخدام هذا الفريق اللبناني لخدمة برامجها الخاصة، سيأتي بالوبال على هذه الجهات والقوات، كما على المستفيدين بها. فهذه القوات انت برضى اللبنانيين او على الاقل بتسهيل من قواهم الفاعلة، وبالتالي فهي مدعوة لأن تحرض على استمرار هذا الرضى وان تلتزم بالمهمات الموكولة لها، وإلا فانها ستضع نفسها امام تجارب مرت بها قوات مماثلة في لبنان وغير لبنان.